



10
نوفمبر
2010

المركز المصري لحقوق الإنسان ينتقد إعادة ترشيح الحزب الوطني لـ "نواب الرصاص" و "ضباط التعذيب"، و"الغول بعد الشكوك" حول ضلوعه في مذبحه نجع حمادي ، وتفرغ دوائر الوزراء لهم ، ويطالب اللجنة العليا للانتخابات و الداخلية بتطبيق القانون والحياد

مصر، المركز المصري لحقوق الإنسان | UNCATEGORIZED

كتب anhri

القاهرة في : 9 / 11 / 2010



يعرب المركز المصري لحقوق الإنسان عن بالغ أسفه عما أسفرت عليه اختيارات الحزب الوطني الديمقراطي لبعض المرشحين ، وإعادة ترشيحهم مرة أخرى على نفس المقعد بنفس الدائرة ، برغم الجدل الذي أثير حول بعض مواقفهم من القوى الوطنية ،

ويرى المركز المصري لحقوق الإنسان ان الحزب الوطني قد خالف المعايير التي وضعها منذ بداية الإعلان عن اختيار مرشحيه من المجمعات الانتخابية ، وقد اشتملت هذه المعايير على السمعة الحسنة والشعبية والالتحام بالجمهير والقدرة على حل مشاكلها، ولعل إعلانه مؤخرا عن بعض المرشحين يكذب هذه المعايير

و ينتقد المركز المصري اختيار الحزب الوطني لـ "نائب الرصاص" نشأت القصص الذي طالب الداخلية بضرب المتظاهرين بالرصاص ، قاتلا وقتها : " لو كان الأمر بيدي لاستجوبت وزير الداخلية بسبب حنيته في التعامل مع هؤلاء الخارجيين على القانون ، يا وزير الداخلية نحن 80 مليون بنافس شلة فاسدة ومتجاوزة عايزين يرجعوا أيام انتفاضة الحرامية ، اضر بهم بالنار واستعملوا الرصاص مع المتظاهرين الخارجيين على القانون " وهو ما قبله رفض من المجتمع المدني وقتها ، بل قام اهالي العريش بالتظاهر ضد القصص

ويرى المركز المصري لحقوق الإنسان أن الحزب الوطني بهذا يكافىء "القصص" مصدقا على قوله بان الحزب لن يأخذ او يتخلى عنه وهو ما حدث حيث رشحه على نفس مقعده السابق وفي نفس الدائرة التي نظّهرت ضد تصريحاته في شمال سيناء

ويشير المركز المصري لحقوق الإنسان الى ان الحزب الوطني كافىء أيضا احمد سعد أبو عقرب الذي انتقد الداخلية بسبب لينها مع المتظاهرين ، وابو عقرب هو عضو مجلس الشعب الحالي ويمثل الحزب الوطني عن دائرة أبو تيج بأسبوط وهو النائب الذي طالب الداخلية بضرب المتظاهرين بالرصاص أيضا تضامنا مع الدعوة التي أطلقها نشأت القصص ، .

وكان أبو عقرب قد قال وقتها : "أطالب الداخلية بالكف عن اللين والتعامل بالقوة مع الخارجيين على القانون ، لابد من ضربهم بيد من حديد "

كما ينتقد المركز المصري لحقوق الإنسان ترشيح الحزب لبعض رجال الأمن السابقين الذين أشيع عنهم "التعذيب" ، ولعل أبرزهم النائب الحالي اللواء "حازم حمادي" عن بندر سوهاج ، والذي اشتهر بأنه من الضباط الذين قيل أنهم استخدموا التعذيب ضد النشطاء السياسيين و المعارضين لنظام الحكم في الثمانينيات بحسب عدد كبير من تقارير منظمات حقوق الإنسان

ويرى المركز المصري لحقوق الإنسان انه من قمة التناقض في ترشيح "حمادي" لانتخابات الشعب في 2000 ، 2005 ، و2010 ان "ضباط التعذيب" أصبح وكيلا للجنة حقوق الإنسان في مجلس الشعب في العام نفسه2000 ، وخاصة بعد إعلان عدد كبير من أشهر نشطاء حقوق

الإسان في مصر كحافظ أبو سعدة ومجد زارع وغيرهما أن حمادي قام بتعذيبهم بنفسه في مفارقة تكشف طبيعة ازدواجية نظام الحكم المصري الذي يجعل السيطرة للأمن في كل مكان حتى ما يتعلق بحقوق الإنسان

ويسترجع المركز المصري لحقوق الإنسان مشهد مذبحه عشية عيد الميلاد في مذبحه نجح حمادي التي راح ضحيتها سبعة أبرياء من أبناء مصر ، فمع وقوع جريمة نجح حمادي تردد اسم النائب عبد الرحيم الغول حيث وجهت إليه أصابع الاتهام بمعرفته القوية بالمتهم الرئيسي في الجريمة حمام الكموني ، بل وأكد الكثيرون أن الأخير يعد من المقربين جدا لرئيس لجنة الزراعة بمجلس الشعب وساعده الأيمن في الانتخابات النيابية ، وتاريخ الكموني الذي تتم محاكمته حاليا يشير بصريح الاتهام إلى الغول بأنه ضلع في هذه الجريمة ، حتى انه يتردد حاليا في الأوساط القبطية انه تم تأجيل محاكمة الكموني حتى لا تحدث مذبحه جديدة في حالة الحكم على الكموني ورفاقه بالإعدام ، ووقتها ربما يعترفون على المحرضين وهو ما لا يحمد عقباه ، ومع كل هذه الاتهامات لم يعبأ الحزب الوطني بمشاعر اهالي نجح حمادي وقام بترشيح الغول على مقعده السابق .

كما ينتقد المركز المصري لحقوق الإنسان الحزب الوطني ، وقيامه بتفريغ بعض الدوائر لصالح السادة الوزراء ، فبرغم ترشيح الحزب لأكثر من مرشح على نفس المقعد بنفس الدائرة إلا انه في دوائر الوزراء لم يرشح سواهم ، وهو ما يؤكد على استمرار سياسة تطويع بعض الوزارات لخدمة أبناء دائرة معالي الوزير

ويطالب المركز المصري لحقوق الإنسان مؤسسات المجتمع المدني بالقيام بدورها في مراقبة العملية الانتخابية ، ورصد كافة الانتهاكات والتجاوزات والتي بدأت فعليا من قبل الحزب الوطني عندما أعلن عن تحديه لمشاعر القوى الوطنية بترشيحه لنواب طالبوا الداخلية بضرب المتظاهرين بالرصاص

ويناشد المركز المصري لحقوق الإنسان اللجنة العيا للانتخابات بالالتزام بتطبيق القانون ، والمساواة بين كافة المرشحين ، كذلك أن تلتزم وزارة الداخلية الحياد تجاه كافة المرشحين ، وان تجابه العنف والبطجة والالتزام بترشيح الحزب الحاكم لان كافة المرشحين مصريين وتحت مظلة القانون والدستور الذين كفلا لهم حق خوض العملية الانتخابية .

مدير المركز

صفوت جرجس

ت : 0101637237



مواقع اخرى

لو كنت
أولاد البلد
جريدة وصلة
مكتبات الكرامة

مبادرات الشبكة

كاتب
سجناء الرأي
قضايا
هموم
المكتبة العامة
أفهم دارفور
المبادرة العربية لإنترنت حر

قوائم بريدية

انضم لقائمة الشبكة البريدية
انضم لقائمة أيفكس البريدية

أعلى الصفحة



هذا المصنف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الانتعاق 4.0 نولي

الرئيسية عن الشبكة إتصل بنا تطبيق الهاتف المحمول عن الموقع والسياسة التحريرية أرشيف المنظمات الموقع القديم